

Analytical Study on The Impact of Industrial Zones in Promoting Exports Outside The Hydrocarbon Sector

Mostéfaoui Sofiane¹

¹ The Spatial and Entrepreneurial Development Study Laboratory, University of Ahmed Draia- Adrar, Algeria, moste20@yahoo.fr

ARTICLE INFO

Keywords:

Industrial zones
sustainable
development
Industrial Regions
Management of
industrial zones
JEL Code:L60, P23

ABSTRACT

The objective of this study is to highlight one of the most successful international experiences in the management of industrial zones and their role in achieving sustainable development, namely the French experience, with a focus on industrial zones and key indicators, taking into account environmental policies. Industrial Zones have proven successful worldwide as a stimulating environment to create an advanced global competitive advantage, provided that it effectively contributes to the sustainable development of regions, industrialized countries and many semi-industrial countries in which these areas have been established. The study concluded that the industrial zones can be considered as: The industrial and industrial zones of France are trying to achieve sustainable development through the cooperation of various social and economic agents

دراسة تحليلية في تأثير المناطق الصناعية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات

مصطفى سفيان¹

¹ مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية في الجزائر، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، moste20@yahoo.fr

معلومات المقال

الكلمات المفتاحية

المناطق الصناعية
التنمية المستدامة
الأقاليم الصناعية

إدارة المناطق الصناعية

JEL Code:L60, P23

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أحد أنجح التجارب على المستوى الدولي في إدارة المناطق الصناعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة وهي التجربة الفرنسية، من خلال التأكيد على المناطق الصناعية والمؤشرات الرئيسية مع أخذها بعين الاعتبار للسياسات البيئية، حيث أثبتت المناطق الصناعية نجاحها عبر العالم كبيئة محفزة لبناء ميزة تنافسية عالمية متقدمة طالما ساهمت بفعالية في التنمية المستدامة للأقاليم والدول الصناعية والعديد من الدول شبه الصناعية التي أنشئت فيها هذه المناطق، حيث توصلت الدراسة إلى أن المناطق الصناعية يمكن أن تعتبر من الأساليب الحديثة للتوطين الصناعي والمناطق الصناعية الفرنسية تحاول تحقيق التنمية المستدامة بالتعاون بين مختلف المتعاملين الاجتماعيين والاقتصاديين.

مقدمة:

الصناعة أحد أهم المؤشرات لقياس نمو وتطور الدول، وسعت الدول دائما إلى التحول بشكل تدريجي من الطابع الزراعي إلى الطابع الصناعي لمواكبة التطورات الحاصلة على المستوى الدولي، إلا أن الأمر ليس بالسهولة التي يبدو عليها خاصة ما يتطلبه من إمكانيات مادية وبشرية ولوجيستية، والأكثر من هذا الخبراء والفنيين الذي يحاولون تحمل المسؤولية في ظل التغيرات الاقتصادية.

تعد المناطق الصناعية أداة فعالة لتشجيع وترقية الاستثمار وتوسيع نطاق تأسيس الصناعات مما يلبي حاجات اقتصاديات الدول وتهيئة المناخ الملائم لدعم المشروعات الصناعية لتكون وسيلة فعالة لتحقيق الأهداف المتعلقة بالتنمية، حيث حظي الأمر باهتمام كبير من طرف الدول والحكومات نظرا لأهميتها في تحقيق التنمية الصناعية الأمر الذي من شأنه تحقيق تنمية مستقرة ومتوازنة عبر كل المناطق، وتخصص لها باستمرار ميزانيات ضخمة. من كل ما سبق التطرف إليه تحاول الدراسة الإجابة على:

إلى أي مدى استطاعت إدارة المناطق الصناعية جعل التنمية الصناعية في فرنسا كتجربة رائدة؟
تم تقسيم هذا الإشكالية إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما أهمية إدارة المناطق الصناعية، والدور الذي تلعبه في الرفع من التنمية الاقتصادية؟
- 2- ما هي الظروف التي نشأت فيها المناطق الصناعية في فرنسا، وكيف تطورت؟
- 3- هل ساهمت المناطق الصناعية في تحقيق أبعاد التنمية الاقتصادية في فرنسا؟

الفرضيات:

- 1- إدارة المناطق الصناعية مهم للرفع من التنمية الاقتصادية باعتباره مؤشر يوضح مدى اعتماد الدولة على القطاع الصناعي مقارنة بباقي القطاعات المنتجة.
- 2- المناطق الصناعية في فرنسا تطورت عبر انتهاز الدولة الفرنسية لعدد السياسات وتطورت بشكل انعكس إيجابيا على التنمية الصناعية.
- 3- تساهم المناطق الصناعية في تحقيق جميع أبعاد التنمية الاقتصادية بعد التحول التدريجي من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المدعم بالبيانات الإحصائية من مصادر المعلومات الدولية، وتحليلا اقتصاديا لأهمية إدارة المناطق الصناعية في فرنسا باعتبارها تجربة رائدة عالميا كون فرنسا دولة صناعية بامتياز.

مع التركيز على توضيح أهمية إدارة المناطق الصناعية كبنية تحتية تعتبر المؤشر الأكبر على قوة الاقتصاد الفرنسي وكونه واحد من الرواد على المستوى العالمي.

أهداف الدراسة:

- 1- التعرف على ماهية المناطق الصناعية؟
- 2- التعرف على دور المناطق الصناعية في التنمية الصناعية.

خطة الدراسة

لأجل تحقيق الأهداف السابقة سنتناول الدراسة ما يلي:

- 1- مفهوم المناطق الصناعية والتنمية المستدامة.
- 2- إستراتيجية المناطق الصناعية في فرنسا تحقيق التنمية المستدامة.
- 3- تقييم الاستراتيجية الفرنسية في مجال المناطق الصناعية كآلية لتحقيق التنمية.

1-المناطق الصناعية:

1-1-تعريف المناطق الصناعية

تشير المناطق الصناعية إلى تلك المساحة من الأرض التي تضم مجموعة من المصانع مزودة بالخدمات والمرافق اللازمة، وتوزع هذه المساحة إلى أقسام صغيرة يخصص كل منها لإنشاء مصنع معين، وذلك بما يوافق أنواع الصناعات المراد إنشاءها وخصائصها والأرض التي تستخدمها واحتياجاتها من المرافق والخدمات (منصور، 2010، p. 08).

كما تعرف بأنها منطقة لم تجر عليها أي تحسينات، وهي معدة للاستخدام الصناعي وتكون جزء من خطة التصميم الصناعي للمدينة (رضا، 2006، صفحة 21).

كما عرفت بأنها قطعة ارض مقسمة لإنشاء أبنية صناعية متطورة ومتنوعة الأحجام وبذلك فهي عملية عقارية بحتة (القدرة، 2007، صفحة 40).

1-2-أهداف المناطق الصناعية

الهدف من إنشاء المناطق الصناعية هو تطوير وتنمية قطاع الصناعة من خلال تشجيع إقامة صناعات ذات أحجام مختلفة والاستفادة من مزايا تسهيلات الإنتاج والخدمات العامة المتوفرة، فضلا عن تطوير وتنمية المناطق المحيطة بها حيث تستفيد هذه المناطق من تطوير البنى التحتية وتركز الاستثمارات المالية التي ينتج عنها زيادة النشاط الاقتصادي وازدهار عمراني، كما توفر الكثير من الجهد والمال على أصحاب الصناعة في البحث عن انسب المواقع الصناعية لمشروعاتهم وهو ما يسمح بتحقيق وفورات خارجية للمصانع التي تنشئ فيها (الساعد، 2003، p. 25).

1-3-فوائد إنشاء المناطق الصناعية على التنمية الاقتصادية والتطوير الصناعي:

دفع المسيرة التنموية عامة والتصنيعية خاصة حيث تعتبر المدن والمناطق الصناعية أداة للتطوير والنمو ووسيلة لجذب الاستثمارات القادرة على تحريك عجلة التنمية والتشغيل وحيث أن ظهور المناطق الصناعية جاء نتيجة عدة عوامل أهمها (القدرة، 2007، صفحة 45):

1-3-1- العامل التنموي: يقوم على أساس الاقتداء بالدول الحديثة والتي تتدخل في النشاط الاقتصادي بجميع الوسائل والأدوات المتاحة وتسعى هذه الدول إلى إزالة كل الاختناقات التي تقف في وجه مسيرة التطور الاجتماعي.

1-3-2- العامل الاجتماعي: يتمثل في دور الدولة بتنظيم المناطق الصناعية مما انعكس على الواقع الاجتماعي وإعادة توزيع جزء من الدخل، وذلك عن طريق توفير الخدمات الأساسية والمنافع العامة من كهرباء، تعليم، صحة.

1-3-3- العامل الاقتصادي: يتمثل في اتجاه الدولة ومؤسساتها إلى تنويع مصادر الدخل الوطني وإيجاد مجالات فرص عمل وفرص استثمار وخلق ثروة محلية وجهوية يكون مجموعها الثروة الوطنية.

1-3-4- العامل الجغرافي: يعتبر التنوع الجغرافي أحد مصادر القوة في خلق مناطق اقتصادية ذات خلفية جغرافية، حيث يساهم في تحديد نوع الأنشطة الاقتصادية والصناعية التي تستجيب والتي يزيد من نجاحها العامل الجغرافي.

1-3-5- تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة: تحظى هذه المشاريع باهتمام كبير من قبل المؤسسات المحلية والحكومية، حيث تقوم هيئات مثل هيئة المدن والمناطق الصناعية بدعم المشاريع الوطنية الصغيرة والمتوسطة عبر سلسلة من الإجراءات متمثلة في الإعفاء من الضرائب، النظم التمويلية المساندة، الاستشارات الفنية والاقتصادية، وهذه تحتاج الدعم الحكومي لتنمو في ظل التطورات العالمية وانفتاح الأسواق العالمية وآليات السوق الحرة، وحيث أن هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على توفير فرص للعمل والحد من البطالة.

1-4- مفهوم التنمية الصناعية

تعرف على أنها مجمل السياسات والخطط التي تهدف إلى بناء وتطوير الصناعة المحلية والتي من خلالها يمكن إحداث تغييرات نوعية في البنية الاقتصادية (العدل، 1987، صفحة 124).

كما تعرف التنمية الصناعية بأنها تلك الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها عملية محلية ومستمرة، تعمل من خلالها على الوصول إلى أهداف مسطرة عن طريق استغلال الموارد المتاحة، لهذا برزت علاقة وطيدة بين الصناعة والتنمية الاقتصادية إذ أن الصناعة تمثل إحدى ركائز الاقتصاد (التميمي، 1985، صفحة 85).

1-5- أهداف التنمية الصناعية

تتمثل أهداف التنمية الصناعية في:

- تحقيق السيادة والاستقلال الاقتصادي؛

- تحقيق تطور شامل في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية للرفع من رفاهية الأفراد؛

- الاستثمار الأفضل للموارد الطبيعية والبشرية؛

- خلق هيكل اقتصادي متوازن يعتمد على مصادر متعددة ومتجددة للدخل؛

- العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي نسبيا في حدود الموارد المتاحة من خلال إنتاج السلع الصناعية.

1-6- مقومات التنمية الصناعية

التنمية الصناعية السليمة تركز على ثلاثة مقومات يمكن ذكرها من خلال النقاط التالية:

- التنمية الصناعية عملية مستمرة تستهدف الرفع من أهمية القطاع الصناعي وخاصة الصناعة التحويلية في الاقتصاد الوطني، ويتم ذلك على أساس واقعي من دراسة مقومات الصناعة المتاحة والممكنة في البلد، كالمواد الخام والمهارات الفنية والتنظيمية والقوى المحركة والسوق المحلي والخارجي (نصيرة، 2008، صفحة 20)؛

- استعمال استراتيجية واضحة لعملية التصنيع ترسم الأهداف العامة لجوانب التصنيع، مثل معايير الاختيار وتقييم المشاريع الصناعية والأساليب الفنية للإنتاج مما يحقق تكامل العملية الإنتاجية، وتوفير القاعدة الصناعية الكافية لإحداث التغييرات المطلوبة للقطاع الصناعي؛

- ضرورة ارتباط استراتيجية التصنيع بالاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية بالشكل الذي يساعد على تأكيد الطبيعة التكاملية لعملية التنمية ذاتها.

2- سياسة المناطق الصناعية في فرنسا لتحقيق التنمية الصناعية

مما لا شك فيه أن فرنسا تعتبر دولة رائدة على المستوى الدولي في المجال الصناعي وهذا الأمر جاء نتيجة عديد السياسات المطبقة في هذا البلد.

2-1- الأسس الطبيعية والبشرية والتنظيمية للصناعة

2-1-1- الجانب التنظيمي ودور الدولة

رغم وجود نظام رأسمالي فإن الدولة تلعب دورا هاما بالاستثمار في الصناعات الأساسية، التي أمت بعد الحرب العالمية الثانية، وتتدخل الدولة لتحديد الأسعار والحد الأدنى للأجور، وتضع الدولة مخططات عامة وجهوية لها طابع توجيهي للقطاع الخاص وملزمة للقطاع العام، وتدعم القطاع الخاص بالقروض والمساعدات. وشهدت سياسة الخصخصة تناميا كبيرا، وحيث في فرنسا تمثل المؤسسات الصغرى والمتوسطة نسبة هامة من المؤسسات الصناعية، وتشهد المؤسسات الصناعية تركيزا رأسماليا في مختلف فروع الصناعة بسبب تجديد الهياكل الصناعية واعتماد الاستثمارات الكبرى في البحث العلمي لمواجهة المؤسسات الأجنبية، وعرفت بعض المؤسسات تحولا إلى شركات متعددة الجنسيات لها مساهمات خارج فرنسا، كما أن الصناعة الفرنسية انفتحت على الرأسمال الأجنبي.

2-1-2- الثروات الطبيعية

أهمها مصادر الطاقة، حيث يعتبر إنتاج فرنسا من مصادر الطاقة ضعيفا، ومنها الفحم في منطقة اللورين وهو قليل الجودة وصعب الاستغلال، وإنتاج ضعيف للبترول والغاز الطبيعي، وتستورد فرنسا معظم حاجياتها من هذه الطاقات، وتهتم فرنسا بإنتاج الكهرباء من الطاقة النووية حيث تعتبر أكبر دولة منتجة في هذا المجال في العالم، وتحاول فرنسا تغطية الاستهلاك الداخلي المتزايد للطاقة، وقامت مناطق صناعية مرتبطة بإنتاج الفحم الجيد خاصة في الشمال الفرنسي، وقامت مناطق أخرى في هذه الصناعة اعتمادا على استيراد الحديد والفحم كما في بعض موانئ أوروبا الهامة مثل دنكرك (رشيد، 2015، صفحة 185).

2-2- الإنتاج الصناعي

2-2-1- الصناعات الأساسية

أ-صناعة الصلب

تواجه صناعة الصلب في فرنسا عدة صعوبات تتمثل في ارتفاع تكاليف الإنتاج والمنافسة وضعف الإنتاجية، وتقوم الدولة الفرنسية بتحديث هذه الصناعة بشكل مستمر.

ب-صناعة الألومنيوم

تحاول فرنسا تطوير هذا النوع من الصناعات ووفرت لها مقومات النجاح من موارد بشرية ومالية ولوجيستية وهذا بسبب قربها من مراكز توليد الكهرباء.

ج-الصناعة الكيماوية

استفادت الدول الفرنسية من وجود التركيز الرأسمالي وتشمل الصناعة البتروكيماوية والكربوكيماوية والمطاط الاصطناعي والأسمدة وتتركز هذه المناطق في منطقة الألب الفرنسية حيث تتميز هذه المناطق الصناعية بعدم الضخامة وبأنها مبعثرة وصغيرة.

2-2-2-الصناعات الاستهلاكية

أ-صناعة الأدوية

شهدت هذه الصناعة تطورا متزايدا بسبب تزايد الاستهلاك العالمي وحيث أن فرنسا تعتبر دولة رائدة في صناعة الأدوية وهناك مناطق صناعية أعدت خصيصا لهذا النوع من الصناعات.

ب-صناعة النسيج

عرفت تراجعاً بسبب المنافسة وصغر المؤسسات وارتباطها بالخارج للتزود بالمواد الأولية، فمثلاً صناعة الحرير الطبيعي تعد أقل صناعات النسيج انتشاراً في فرنسا وهذا لاعتمادها على دودة القز التي تربي حيث تنمو أشجار التوت في المناطق المعتدلة.

ج-صناعة السيارات

تطورت بسبب سياسة التحديث واعتماد البحث العلمي للرفع من الجودة وتخفيض التكلفة وتوجد علامات تجارية كبرى في صناعة السيارات الفرنسية، وتتركز هذه المناطق الصناعية بالمدن الهامة كباريس حيث تعتمد هذه المناطق على القوى المحلية المتمثلة في السوق المستهلك أو العمالة والخبرة المتمثلة في سهولة النقل، ومعظم الصناعات في هذه المناطق هي صناعات استهلاكية، حيث ارتبطت هذه الصناعة بصناعة الحديد والصلب خاصة في شمال فرنسا.

د-الصناعات الغذائية

تتم بتحويل المنتجات الفلاحية، وتهيمن عليها بخاصة المؤسسات متعددة الجنسية.

هـ-الصناعات التجهيزية

شهدت مختلف فروعها تقدماً بسبب دور الدولة وتشجيعها للبحث العلمي وتخصيص مبالغ مالية هامة لها ووجود تركيز رأسمالي قوي ويد عاملة مؤهلة وتزايد عدد المجمعات التكنولوجية، ومن فروعها الصناعات الكهربائية والإلكترونية وصناعة الطائرات التي تواجه فيها منافسة قوية، وتهتم فرنسا كذلك بالصناعة الفضائية والحربية.

2-3-مشاكل المناطق الصناعية في فرنسا

- رغم الريادة التي تحتلها الصناعة الفرنسية انطلاقاً من تنوع مناطقها الصناعية وتخصصها في مختلف الصناعات إلى أن هذا لم يمنع من ظهور عديد المشاكل التي تواجه هذه المناطق الصناعية ولعل أهمها:
- قلة الثروات الطبيعية حيث تعمل فرنسا على إنتاج طاقات بديلة.
- وجود منافسة قوية من طرف الدول الصناعية الكبرى.
- وجود تباين بين المناطق حيث تعمل الدولة الفرنسية على نشر النشاط الصناعي في مختلف المناطق.
- تراجع بعض الصناعات وتأخر الصناعات الإلكترونية والمعلوماتية، وتقوم الدولة بتحديث القطاع الصناعي.

2-4- سياسة التوطين الصناعي

- تواصل فرنسا جهودها من أجل التوزيع الجغرافي للصناعات الفرنسية منذ مطلع الخمسينات من القرن الماضي، فأول منشور صدر في هذا المجال صدر سنة 1954، وأتبعه إنشاء صندوق وطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وكان الغرض منه تحقيق هدفين رئيسيين:
- الأول يتعلق بمحاولة إخراج النشاطات الصناعية التي لا تحتاج إلى البقاء في باريس من الناحية التقنية إلى جهات أخرى، أما الثاني فمرتبط ببعث التنمية الريفية والجهوية (بومخلوف، 2000، صفحة 77).

2-4-1- الإجراءات المشددة

- لتجسيد الهدفين المذكورين سابقاً لا بد من اتخاذ جملة من الإجراءات:
- الحد من التوسع الصناعي بالمنطقة الباريسية، حيث لا تمنح الموافقة على توطين أي صناعة في هذه المنطقة إلا بعد دراسة الطلب من طرف لجان متخصصة ووفق معايير محددة (التكنولوجيا، المساحة المطلوبة، عدد الوظائف).
- إخضاع التوطنات الصناعية إلى المراقبة على كافة التراب الوطني بمعنى توسيع الإجراء المطبق على المدن الكبرى مثل مدينة باريس وليون (بومخلوف، 2000، صفحة 78).

2-4-2- الإجراءات المشجعة

- تتقسم إلى نوعين:
- يتمثل في المساعدات المالية التي تقدم للصناعيين في صور مختلفة من أجل توجيه التوطين الصناعي نحو الجهات المراد تطويرها مثل: تقديم القروض طويلة الأجل ونسب فائدة منخفضة، تقديم تخفيضات عن نفقات الاستثمارات التي تساهم في توفير فرص عمل جديدة في المناطق التي تحظى بالأولوية، تقديم تعويضات عند الخروج من المنطقة الباريسية ويمكن أن تصل إلى 60% من نفقات تفكيك وإعادة تركيب الورشة الإنتاجية شريطة تحرير 500 م².
- يتمثل في المساعدات الجبائية التي يستفيد منها الصناعيون، مثل الاستفادة من تخفيضات في قيمة الحقوق المستحقة عن مختلف أنواع العقار، الإعفاء من بعض الضرائب.
- وقد لعبت هذه السياسة دور هام في توزيع الصناعات على التراب الفرنسي، وتتمثل خاصة فيما تتميز به اليد العاملة الريفية من خصائص: مثل الاستقرار والقبول بأجور أقل مع قلة مطالبها، وهذا إلى جانب التشجيع الذي توفره الدولة لهم.

2-5- سياسة توزيع المناطق الصناعية

تتوزع المناطق الصناعية الفرنسية في عدة مناطق:

2-5-1- منطقة باريس

تعتبر منطقة تركز الصناعات الأساسية والصناعات التجهيزية والمتطورة عالية التكنولوجيا كصناعة الطائرات والمعلوماتية، والصناعة الاستهلاكية وصناعة النسيج وصناعة السيارات والأثاث المنزلية والصناعات الكيماوية، مستفيدة من موقعها السياسي والاقتصادي وتوفر مراكز البحث العلمي وكثافة شبكة المواصلات ووجود سوق استهلاكية هامة ومن أهم مدنها باريس ولوهافر.

2-5-2- منطقة الشمال والشمال الشرقي

تتوفر على صناعة النسيج وصناعة السيارات وصناعة التغذية وتكرير البترول والمطاط، وكذلك صناعة عالية التكنولوجيا مستفيدة من التحديث الذي عرفته المنطقة، والاعتماد على التركيز الرأسمالي، وإنتاج الصناعة الكهربائية النووية ووجود بعض الثروات الطبيعية، ومن أهم مدنها دانرك، ليل، نانسي، ستراسبورغ.

2-6- التسيير المستدام للمناطق الصناعية في فرنسا

2-6-1- محاور التسيير المستدام

يهدف التسيير المستدام للمناطق الصناعية في فرنسا إلى إحداث تنمية مستدامة متكاملة لجميع المناطق على مستوى الاقتصاد الفرنسي.

جدول رقم (01): الخطوات الأساسية لتحقيق التسيير المستدام على مستوى المناطق الصناعية

المشاكل	الأهداف (الحلول)
1- المحور الاقتصادي	
-صورة سلبية للمنطقة الصناعية. -صعوبات الحركة والنشاط داخل المنطقة. -صعوبات مرتبطة بإنشاء المؤسسات وتوطينها. -عدم تلبية الحاجات الأساسية لمختلف العاملين على مستوى المنطقة: مؤسسات وعمال وغيرهم. -خدمات محدودة على مستوى المنطقة.	-تحسين صورة المنطقة. -جذب مؤسسات جديدة والمحافظة على المؤسسات القائمة وتحسينها. -تسهيل العمل اليومي للمؤسسات. -العمل على تلبية ومضاعفة الحاجات مع تخفيض التكاليف، وتحسين شروط التنافسية. -خلق والمحافظة على مناصب الشغل على مستوى التراب الوطني.
2- المحور البيئي	
-التأثير على البيئة الناتج عن تهيئة ونشاطات المناطق الصناعية (رمي النفايات، النقل،). -عدم التكامل بين أنشطة المؤسسات المجاورة (الدخان، الضجيج، الروائح،). -غياب حلول جذرية ومثلى على مستوى الوحدات	-إعطاء الأولوية للتكامل بين المنطقة الصناعية ومحيطها مع تخفيض حالات التلوث وغيرها. -مساعدة المستعملين بما فيها المؤسسات وتدنية تأثيراتها السلبية على البيئة. -تحسين شروط العمل.

الإنتاجية (غياب المعالجة الجيدة للنفايات، غياب المسؤولية البيئية).	
3-المحور الاجتماعي	
-صعوبات الدخل. -غياب الخدمات الضرورية. -غياب فضاءات حيوية في المنطقة. -مشكل امن الأفراد والممتلكات. -غياب التنسيق بين المتعاملين.	-تسهيل عمليات الدخول لمختلف العاملين. -تحسين شروط العمل ونوعية الحياة آخذين في الحسبان الحاجات المتنامية للمتعاملين والعمال. -إعطاء الأولوية لخلق مناصب شغل جديدة. -تحديث الطاقات في مجال التكوين وخلق مناصب الشغل.

Source: (Olivier Welser, 2010, p. 08)

2-6-2-مكانة المناطق الصناعية ضمن استراتيجية التنمية للفترة 2010-2013

هذه الاستراتيجية الفرنسية للتنمية المستدامة (من اجل اقتصاد اخضر وعادل) المصادق عليه بتاريخ 2010/07/27 تسمح برؤية واضحة ومشاركة للتحديات والآفاق على المدى المتوسط، وعليه فإنها تقترح جملة من المواضيع التحليلية منسجمة وقابلة للتطبيق من طرف الجميع، آخذة بعين الاعتبار مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتنظيمية.

وعليه فان الاستراتيجية تركز على تسعة (09) تحديات أساسية نوجزها فيما يلي:

- الاستهلاك والإنتاج المستدام.
- مجتمع المعرفة.
- الحكومة.
- التغيرات المناخية.
- النقل والمواصلات.
- المحافظة على التنوع البيولوجي.
- الصحة العمومية والوقاية من الأخطار.
- الديمقراطية والهجرة.
- التحديات الدولية في مجال التنمية المستدامة والفقر في العالم.

2-7-مكانة الصناعة الفرنسية مقارنة بالتجارب الرائدة

تبرز أفضل الممارسات الدولية في مجال الصناعة أن هذه البلدان الرائدة قد استشعرت أهمية هذه الثورة الجارية كما أنها بصدد إعداد نفسها على مستوى المقاربة المعتمدة، وعلى المستوى التشريعي وعلى صعيد إصلاح أنسجتها الاقتصادية، وفي هذا الصدد تعتبر ألمانيا رائدة في هذا المجال من خلال "أرضية الصناعة 4.0" (Plattform Industrie 4.0)، التي ينخرط فيها بشكل كبير مصنعو الآلات والموردون في مجال التشغيل الآلي، حيث وضعت

الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة استراتيجيات في هذا المجال، أما الاقتصاديات الكبرى الصاعدة فلم تتخلف هي الأخرى عن الركب واستشعرت أهمية هذا التحدي، وعموما المبالغ التي استثمرتها البلدان الصناعية السبع الكبرى مبالغ ضخمة تتراوح بين 1100 مليار دولار بالنسبة للصين و200 مليون دولار بالنسبة لألمانيا.

جدول رقم (02): لمحة عن "السياسات الصناعية 4.0" المعتمدة عبر العالم

المبالغ المرصودة بالأورو	الأهداف الرئيسية	اسم البرنامج	البلد
1.5 مليار	-تطوير قطاع سلع التجهيز -رقمنة آلية الإنتاج	Manufacturing industry innovation 3.0 strategy	كوريا الجنوبية
1100 مليار	-تحديث آلية الإنتاج	Made in China 2015	الصين
200 مليون	-تطوير العرض التكنولوجي -ضمان استفادة النسيج الصناعي	Industrie 4.0	ألمانيا
900 مليون	-خلق شبكة لمراكز البحث	National Network for Manufacturing Innovation	الولايات المتحدة
200 مليون، ثم 70 مليون سنويا	-خلق شبكة لمراكز البحث -ملائمة كفاءات الإجراء	High Value Manufacturing Catapult	المملكة المتحدة
2.3 مليار	-تحديث ورقمنة النسيج الصناعي -تطوير العرض التكنولوجي	Industrie du Futur	فرنسا
47 مليار في 2013	-تطوير العرض التكنولوجي -ضمان استفادة النسيج الصناعي	Cluster Tecnologici Nazionali : Fabbrica Intelligente	إيطاليا

Source: (Bidet-Mayer, 2016, p. 78)

يتضح من الجدول أن فرنسا جاءت في المرتبة الثانية من المبالغ المرصودة وهذا لتطبيق السياسات الصناعية المستقبلية، وفي فرنسا يطلق عليها "صناعة المستقبل"، وتعتبر بمثابة الثورة الصناعية الرابعة وهذا يتضح من خلال مظاهر جديدة متعلقة بتنظيم التجار والصناعيين في المجتمع الفرنسي.

حيث تواجه فرنسا تحديات كبيرة بما يتعلق بتطور التكنولوجيات، بالإضافة لضرورة عولمة الاقتصاد مع ظهور ونضج اللاعبين الجدد (المنافسين) فيما تحدي انتقال الطاقة، الثورة الرقمية، حماية كوكبنا، التقارب بين العلوم، وكل ما يمكن أن تشكل هذه التطورات والقضايا في المجال الأخلاقي.

هذه الثورة الصناعية الرابعة لا تؤثر فقط على قطاعات الصناعة المختلفة بالمعنى المقصود كالصناعات التحويلية التقليدية والكيمياء والصيدلة والأغذية الزراعية ولكن أيضا القطاعات الأخرى مثل الخدمات والتنمية المستدامة، في هذه القطاعات نرى التقنيات الرقمية التي تنتج نفس آثار التسارع وتغييرات عميقة في التصميم والممارسات التي تأخذ في الاعتبار الاستخدامات الجديدة للمنتجات والخدمات من قبل المستفيدين والعملاء (François Michelin, 1998, p. 55).

هذا التطور المرتبط بتطور التكنولوجيا الرقمية، يؤدي إلى تغييرات عميقة في العديد من جوانب سلوك العمل على وجه الخصوص كما يلي:

- ظهور نماذج جديدة لخطط أعمال الشركات - نماذج الأعمال.
- عمليات الإنتاج الآلي والتصنيع بفضل الكائنات المتصلة، التصنيع، التوائم الرقمية، رقمنة سلسلة القيمة.
- البعد الانتقادي للوصول إلى البيانات الرقمية ومعالجتها.
- ناهيك عن أن هذه التحولات هي أيضا مصدر للإنتاجية والابتكار والأهداف الرئيسية لمواجهة تحديات الأسواق المفتوحة والانفتاحية والمتغيرة باستمرار (FIM, 2016, p. 37).
- في دراسة شهر جوان 2016 قام المعهد الفرنسي Opinionway بخصوص رؤية الفرنسيين للصناعة في المستقبل توصلت إلى:

- يعتقد 91% من الشباب أن الصناعة موجودة في المستقبل
- قال 69% أن صناعة المستقبل موجودة بالفعل مقابل 26% يعتقدون أنه سيكون من السهل العثور على التوظيف في فرنسا مقابل 50% في الخارج.

- 42% من هؤلاء الشباب يرغبون في العمل في هذه الصناعة.

3- تقييم الاستراتيجية الفرنسية في مجال المناطق الصناعية

يمكن التركيز على مجموعة من مؤشرات التسيير المستدام على سبيل المثال لتكون أساسا للمقارنة والتقييم.

3-1- المحور الاقتصادي

- يتم تسيير المناطق الصناعية في فرنسا من قبل جمعية الصناعيين ومختلف الجماعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الاقتصادية سعيا لتحقيق جملة من الأهداف منها:
- تجميع المؤسسات الواقعة في منطقة واحدة؛
 - الإعلام والاستماع للانشغالات والاقتراحات المقدمة من قبل الجماعات المحلية؛
 - المساعدة والتطوير لشروط العمل لمختلف مستعملي المنطقة الصناعية؛
 - التنسيق والتعاون مع مختلف المناطق الصناعية في فرنسا؛
 - تنظيم اجتماعات دورية تتمحور حول عالم الشغل والتكوين؛

كذلك نجد في فرنسا وجود تسيير تكاملي بين عدة مؤسسات، ومن جهة أخرى يتم تشخيص المشاكل وإيجاد الحلول لا مركزيا بل بالتعاون مع مختلف الهيئات والمؤسسات الموجودة على مستوى المنطقة الصناعية. بالإضافة لكل ما سبق نجد أن هناك تكامل بين الاستراتيجية الأوروبية والفرنسية للتنمية المستدامة مجسدة ميدانيا.

3-2- المحور البيئي

- يتم في فرنسا إدماج السياسة البيئية في المنطقة الصناعية؛
- هناك مشاركة متكاملة بين العناصر المكونة للمنطقة الصناعية؛
- تواجد الإدارة البيئية على مستوى المنطقة الصناعية؛
- عند توطين المناطق الصناعية في فرنسا تراعى الشروط البيئية؛
- تتمركز معظم المناطق الصناعية على مستوى مناطق مختلفة على التراب الفرنسي؛
- هناك تكامل بين مختلف المتعاملين مع التطبيق الصارم للقوانين في فرنسا؛
- تنظيم أيام تحسيسية وإعلامية بتأثيرات المناطق الصناعية على قضايا البيئة.

3-3- المحور الاجتماعي

- هناك عديد النقاط تبين علاقة المناطق الصناعية بالقضايا الاجتماعية تتمثل في النقاط التالية:
- في فرنسا المنطقة الصناعية نواة أساسية للتكفل بمختلف الظواهر الاجتماعية وإيجاد حلول لها بشكل لا مركزي، الأمر الذي من شأنه أن يعود بالفائدة على مختلف المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين؛
- تواجد لمختلف الخدمات الاجتماعية على مستوى المناطق الصناعية؛
- يتم تطبيق القوانين المتعلقة بالمناطق الصناعية من طرف المؤسسات انطلاقا وعيها بالمسؤولية الاجتماعية.

خاتمة:

تعتبر إدارة المناطق الصناعية بهدف الوصول لتحقيق التنمية الاقتصادية اعتمادا على القطاع الصناعي أمرا ليس بالسهل، بالنسبة للحالة الفرنسية هناك عديد النقاط التي ساهمت في نجاح الدولة الفرنسية بداية من الانتقال التدريجي من الاعتماد على القطاع إلى القطاع الصناعي وهذا بسبب ندرة الموارد الطاقوية في فرنسا، ولكن السياسات التي انتهجتها الدولة الفرنسية سمحت لها بتتويه المناطق الصناعية مما سهل عملية إدارة هذه المناطق الصناعية والتي تعد فرنسا رائدة في هذا المجال.

توصلت هذه الدراسة للنتائج التالية:

- تعتبر المناطق الصناعية من الأساليب الحديثة للتوطين الصناعي؛
- توصلت الدراسة إلى صحة الفرضية الأولى القائلة بأن إدارة المناطق الصناعية مهم للرفع من التنمية الاقتصادية في فرنسا.

- تطور مفهوم المناطق الصناعية بشكل كبير خلال فترة وجيزة من الزمن؛

- أكدت الدراسة أن إنشاء المناطق الصناعية يعود بالفائدة على التطوير الصناعي والتنمية الاقتصادية خاصة من جانب جذب الاستثمار الخاص للمساهمة في تنمية القطاع الصناعي من خلال إدارة المناطق الصناعية بنجاح مما يؤدي بالضرورة إلى تنمية المشاريع الوطنية الصغيرة والمتوسطة.

- لعبت الهيئات الدولية دورا كبيرا في إنشاء المناطق الصناعية (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية).
أثرت المناطق الصناعية على مفهوم التنمية الصناعية بسبب التأثيرات السلبية للمناطق الصناعية على البيئة الطبيعية واستنزاف الثروات؛
- تساهم المناطق الصناعية في فرنسا في تغطية احتياجات السوق المحلية من مختلف الصناعات وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية القائلة بأن المناطق الصناعية في فرنسا تطورت عبر انتهاج الدولة الفرنسية لعدد السياسات وتطورت بشكل انعكاس ايجابيا على التنمية الصناعية.
- تعمل المناطق الصناعية الفرنسية على تحقيق التسيير المستدام بالتعاون مع مختلف المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين بهدف تحقيق مختلف أبعاد التنمية المستدامة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة حيث تساهم المناطق الصناعية في تحقيق التنمية الاقتصادية بعد التحول التدريجي من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي.

قائمة المصادر والمراجع:

- (FIM), F. d. (2016). *Enjeux et panorama de solutions*. Guide Pratique de l'Usine du futur, CETIM : Ouvrons les portes du futur.
- Bidet-Mayer, T. (2016). *L'industrie du futur : une compétition mondiale*. Paris Presses des Mines, Paris.
- François Michelin, I. L. (1998). *Et pourquoi pas?* Paris: édition Grasset.
- Olivier Welser, C. V. (2010). *La gestion durable des zones d'activités-guidev pratique*. wallonne.
- السائد م. ي. (2003). دور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي. فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.
- أنور عطية العدل. (1987). *التنمية الصناعية في الدول النامية*. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع.
- عباسي علي التميمي. (1985). *النمو الصناعي في الوطن العربي*. (جامعة الموصل، المحرر) العراق: مطبعة دار الكتاب.
- قريشي نصيرة. (2008). *أبعاد وتوجهات إنعاش الصناعة في الجزائر*. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 4(5).
- محمد بومخلوف. (2000). *التوطن الصناعي في الفكر والممارسة*. الجزائر: دار الأمة.
- محمد مصطفى محمود القدرة. (2007). *أثر الاستثمار في المدن الصناعية في فلسطين على توفير فرص عمل*. فلسطين: الجامعة الإسلامية غزة.
- منصور م. ب. (2010). *البعد البيئي في اختيار مواقع المناطق الصناعية*. ملتقى حول التحليل الموقعي للمناطق الصناعية في الجزائر، دراسة حالة المنطقة الصناعية برج بوعريرج. المركز الجامعي برج بوعريرج.
- مهدي احمد رشيد. (2015). *الجغرافيا الاقتصادية (المجلد الطبعة الاولى)*. عمان: دار الجنادرية للنشر والتوزيع.
- وائل وجيه رضا. (2006). *محددات إنشاء المدن والمناطق الصناعية وانعكاساتها على البيئة والمجتمع والتعليم الصناعية*. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.